الديار
الثلاثاء 22-10-2013 العدد 8851

سلامة : غياب عملة عربيّة موحّدة مقبولة دولياً يجعل الدول العربيّة وبالأخص غير النفطيّة مُعرّضة للإنهيار

القى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة كلمة لمناسبة مباشرة التدريس في برنامج شهادة الإجازة في المعهد العالي للدراسات المصرفية – جامعة القديس يوسف، الأشرفية.

وجاء في الكلمة: «حينما اعتدت القاعدة على الولايات المتحدة في ايلول الـ ٢٠٠١ غابت الثقة عن الاقتصاد الاميركي، وكان هناك خطر حقيقي من انهيار الولايات المتحدة إقتصاديا واجتماعيا. ولو حدث ذلك لكان تأثر العالم بأسره.

حينها قام المصرف المركزي الفدرالي في الولايات المتحدة بخفض الفوائد وبالإستمرار بالتعاطي بفوائد منخفضة لآجال أطول مما كان يفترض، غير مكترث بالتأثرات التضخمية لهذه السياسة، وللتورمات الممكن أن تولدها بأكثر من قطاع.

دخلنا حينها في زمن السيولة السهلة والرخيصة لاستعمال القطاع الخاص الذي استرسل بالاستلاف، ولم يجد رادعا تنظيميا للحد من مخاطر هذا الواقع.

رافق ذلك سباق إلى الربحية من قبل المصارف والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار.

وللمحافظة على النمو بالأرباح قامت المصارف بالإسترسال بالرافعة المالية مقارنة مع رساميلها.

الصراع على الربحية والمنافسة على الحصص في السوق والسماح للمصارف بدمج أعمال تجارية مع أعمال استثمارية، دفعت بكل المصارف في اتجاه المضاربة في الأسواق المالية بالأوراق والسلع، وبالإسترسال بالقروض العقارية والإسكانية دون تقييم المخاطر والتحوط لها.

إن المصارف العالمية الكبرى ومجمل المصارف سلفت أو استثمرت كل سيولتها، ووضعت نفسها تحت رحمة سوق الـ INTER BANK حيث غدت تستلف منه لتلبية حاجاتها. إن عدنا الى التاريخ لوجدنا أن الأزمات المالية الكبرى التي طالت المصارف نتجت عن التوظيف بالأسهم والعقارات.

■ أزمة اقتصادية حادة في الغرب ■

وقال: لكن لم يرد أحد العودة إلى التاريخ نظرا لتقاطع عدة عوامل ومنها:

– التقاء مصالح المساهمين الذين رأوا أسعار مساهماتهم ترتفع، والمسؤولون في المصارف العملاقة الذين رأوا مكافأتهم ترتفع لتصل إلى أرقام خيالية، والحكومات التي كانت شعبياتها تتزايد. كل ذلك في غياب أي تدخل جدي للسلطات الرقابية والمصارف المركزية للحد من هذه الممارسات أو تنظيمها. وكان الحاكم Greenspan يردد بأن الأسواق يجب أن تترك لنفسها، وهي كفيلة بتصحيح التورمات، والى إيجاد التوازن المفيد للاقتصاد.

– بينما كانت الفقاعات تتكون، بقيت المصارف المركزية الأساسية تعتمد على الإستقرار بالأسعار هدفا أساسيا لها، واستمرت باستعمال الفوائد كأداة وحيدة للتأثير على السيولة.

– وقد تزامن ذلك مع تواجد أكاديميين اقتصاديين فقط في سدة المسؤولية في هذه المؤسسات، بينما توزعت الصلاحيات التنظيمية والرقابية على مؤسسات مختلفة لا تربطها ببعضها البعض أية علاقة، مترددة في تبادل المعلومات في ما بينها. مما أدى إلى فصل الرقابة المصرفية ورقابة الأسواق ورقابة تبييض الأموال عن المصارف المركزية في معظم الدول المؤثرة وذات الحجم، مما زاد من المخاطر على النظام المالي ككل. جاء كل ذلك في زمن تطورت فيه العولمة المالية، مما جعل الصناديق تستثمر وتضارب حيث أضحت تتحكم بسيولة متزايدة قادرة على تحريكها بسرعة أينما ترى مربحية، متكلة على وسائل تقنية متطورة بسبب الثورة التكنولوجية. ونشأت ممارسات مختلفة وصلت الى أن تقوم علب سوداء بتحريك الأموال تبعا لنموذج محاسبي مالي دون تدخل بشري. نمت الأموال غير الموطنة وغير الممكن السيطرة عليها ومعظمها خارج النظام المصرفي التقليدي الى مستويات فاقت بأضعاف امكانيات المصارف المركزية، فأصبحت هذه الأخيرة عاجزة عن السيطرة ماديا، بالإضافة الى ضياعها بسبب غياب الصورة المكتملة لديها عما يجري بالأسواق لتنوع أجهزة الرقابة ولتقييد دورها بهدف استقرار الأسعار أساسا، ولنقص الوسائل والامكانيات لديها، للتحرك والتعرف عما يجري في الأسواق.

ومن المنتجات التي خلفها هذا الواقع المستجد ال Subprime وهي تسليفات سكنية لعملاء غير مليئين لم يستطيعوا التسديد حينما ارتفعت الفائدة. وكان اهم عملية إفلاس في التاريخ قضت على Lehman Bros وغيرها فانهارت البورصات وأسعار الأصول عامة ، ومحت ١٥ تريليون دولار أميركي من الثروة العالمية.

وقد أدى ذلك إلى أزمة اقتصادية حادة في الغرب وفي مجمل الدول الصناعية نتج عنها ازدياد نسبة البطالة والفقر.

لكن ما ظهر في ما بعد من اجتماع مجموعة الـ٢٠ في لندن في آذار الـ ٢٠٠٩ ومن مقررات بازل التي عرفت ببازل III ومن تحرك الحكومات والمصارف المركزية، يرسم معالم العالم المالي الجديد».

اضاف: «أزمة الـ٢٠٠٨ أنهت عصر التخصصية وتخلي الحكومات عن أي دور في مؤسسات القطاع الخاص بشكل كلي ومطلق. أدى ذلك إلى إنهاء فترة «الريغينية» أو «التتشرية»، وشهدنا الحكومات والمصارف المركزية تقوم بشراء مصارف وشركات تأمين وغيرها في كل أنحاء العالم منعا لإفلاسها. وكان اعتراف من قبل هذه الحكومات بان بعض المؤسسات أكبر من أن تفلس (Too big to fail) وتوجهت الحكومات إلى زيادة الضرائب منهية فترة اعتبر فيها تخفيض الضرائب مفيدا للاقتصاد.

أضاف: أظهرت أزمة الـ٢٠٠٨ وما حدث في ما بعد أهمية قطاع مصارف الظل (Shadow Banking) وقد توسع هذا القطاع في كل أنحاء العالم. واتخذ هذا النشاط أشكالا مختلفة حسب المناطق التي توجد فيها مؤسسات مالية أو صناديق استثمار أو مضاربة، أو مؤسسات صرافة تمارس الحوالة، ومؤسسات تعتمد النقد الالكتروني، وغيرها من المحال التجارية التي تصدر بطاقات ائتمان. فنتج عن ذلك سيولة غير معروف حجمها وغير محدد تحركها. هذا الغياب أضاف إلى الضياع الذي واجهته الدول والمصارف المركزية وهيئات الرقابة لدى اندلاع الأزمة، وأشار الى أن بنك التسويات الدولية حاليا (BIS) يسعى إلى اقتراح تنظيم لهذا القطاع بغية تخفيض المخاطر المالية في العالم.

وتابع: « نحن نشهد ولادة ثقافة جديدة للعمل المصرفي مبنية على الشفافية واحترام قوانين البلد التي تستعمل عملته، وحتى لو كانت أعمال هذا المصرف خارج هذا البلد، ولفت الى أن التنسيق الاقتصادي عالميا أساسي لإعادة الثقة وتفادي أزمة تحجب الأموال عن المصارف وتخفض إمكانيات تمويل الاقتصاد وتمنع النمو وفرص العمل.

وقال : أن غياب عملة عربية موحدة مقبولة دوليا يجعل الدول العربية وبالأخص غير النفطية معرضة للانهيار.

أضاف: لقد بنينا قطاعا مصرفيا يتمتع بسيولة مرتفعة بحيث يجب على المصارف أن تبقي ٣٠٪ من ودائعها نقدا. كما فصلنا بين المصرف التجاري والمصرف الاستثماري منعا لاستعمال أموال المودعين في استثمارات غير ممكن تسييلها بسرعة أواستعمالها للمضاربة. كذلك نظمنا تسليفات المصارف ولا سيما حينما تكون هذه التسليفات عقارية أو لتمويل شراء أسهم. فطالبنا برأسمال يمثل ٤٠٪ من كلفة المشروع العقاري و٥٠٪ من قيمة الأسهم.

وقال: ونظمنا توظيف الأموال الخاصة للمصارف لا سيما بالمشتقات المالية وأخضعناها إلى موافقة مصرف لبنان، ومنعنا منذ العام ٢٠٠٤ أي أربع سنوات قبل الأزمة الاستثمار بالـ .Subprime كان لهذه التنظيمات الآثار الإيجابية بحيث حدت من الرافعة المالية في القطاع المصرفي، واضحت بذلك نسبة الرافعة المالية للأموال الخاصة من الأقل في العالم. كما اتُّخذت قرارات لمتابعة التزامات المصارف من خارج الموازنة.

وتابع: «سعى مصرف لبنان أيضا إلى تعزيز ملاءة المصارف تبعا لمعايير بازل –٢ ومن ثم بازل –٣، ولم تجد المصارف صعوبة في تطبيق ذلك بسبب هذا النموذج. كانت سياسة مصرف لبنان، ولا تزال، عدم السماح بإفلاس أي مصرف. وقد وضعت الأطر القانونية وابتكرت الهندسات المالية لتحقيق ذلك. فلم يخسر أي مودع أمواله في مصرف لبناني منذ العام ١٩٩٣، فنمت الودائع في لبنان وتراجعت الفوائد مما حفز النمو الاقتصادي. وسمحت هذه السيولة بإطلاق قروض مفيدة للاقتصاد وداعمة للاستقرار الاجتماعي كالقروض السكنية والقروض الاستهلاكية مما ساهم بإعادة تكوين الطبقة الوسطى في لبنان بعد أن قضت عليها الحرب اللبنانية، وتراجعت القدرة الشرائية بسبب انهيار الليرة اللبنانية خلال هذه الحرب. تراجعت الفوائد من ١٥٪ في أول التسعينات إلى ٦٪ حاليا كمعدل عام. حصل أهم تراجع لدى انعقاد مؤتمر باريس ٢ وما واكبه من هندسات مالية حيث انخفضت الفوائد بأكثر من ٤٪ وخلال أزمة الـ٢٠٠٨ حيث انخفضت بأكثر من ٣٪. وفي هاتين المحطتين، كانت السيولة المتوفرة العامل الأساسي الذي مكن هذا الانخفاض.

يشكل الذهب والسرية المصرفية العنصرين الأساسيين في بناء ثقة نفسية للمتعاملين في السوق اللبنانية. وكانت السلطات التشريعية اتخذت قرارا في العام ١٩٨٦ بعدم التصرف بالذهب، مما سهل قرار مصرف لبنان عدم المس بهذه السلعة الموجودة في محفظته، والتي لا قناعة لديه بجدوى المس بها، وبالأخص في ظل العجز المرتفع في ميزانية الدولة. كما ساهم مصرف لبنان بتعدي مرحلة الضغوط على إلغاء السرية المصرفية بالمساهمة الفعالة بإقرار قانون مكافحة تبييض الأموال وإنشاء وحدة لديه متخصصة بتطبيق هذا القانون.

■ دور مصرف لبنان ■

وقال: لقد شهدنا ارتفاعا بميزانيات المصارف وبميزانية مصرف لبنان بالرغم من العجز المستمر في ميزانية الدولة والارتفاع المستمر في الدين العام. وقد أصبح الاستقرار النقدي والاستقرار في الأسعار والنمو في الاقتصاد مرتبطا بتطور ونمو السيولة أكثر من ارتباطه بالمالية العامة. وحصل فصل بين الأوضاع النقدية والتأثيرات السياسية.

استند مصرف لبنان على هذا التوسع الموجود في القطاع النقدي لدعم ملاءة الدولة واستقرار سعر صرف الليرة اللبنانية. سمحت القوانين في لبنان بتجميع الهيئات الرقابية تحت مظلة مصرف لبنان، مما مكن المصرف المركزي من أن يكون لديه رؤيا كاملة بما يحدث في مجمل القطاع المالي. وقد سمحت استقلالية مصرف لبنان المكرسة بقانون النقد والتسليف اتخاذ القرارات الفعالة للحفاظ على الاستقرار النقدي.

وختم: إننا نتطلع إلى المستقبل مخططين لكي يلعب القطاع النقدي الدور الرائد في تطوير وتحديث الاقتصاد في لبنان. إننا ندرك أن النمو سيرتبط إلى حد كبير بتحسين القدرة التنافسية للبنان. ومما يساعد على ذلك تطوير اقتصاد المعرفة حيث سيكون الابتكار والقدرة البشرية على إضفاء القيمة المضافة، عنصرين أساسيين للمساهمة في تحسين وضعنا التنافسي.

وقد صدر عن مصرف لبنان تعميم يحفز المصارف للاستثمار في هذا القطاع. إن الدور الذي سيلعبه اقتصاد المعرفة في تحسين أداء كل القطاعات وفي خلق قطاع جديد في لبنان سوف يساعد في التنمية وفي إيجاد فرص عمل. كما أننا نتوقع دورا مهما للقطاع المصرفي في تطوير قطاع البيئة وقطاع الطاقة البديلة. وقد ابتدأت المصارف استنادا إلى تعاميم مصرف لبنان بتطوير قدراتها في هذه القطاعات. مهما صعبت الأمور، فسيبقى لبنان – وإن كان بلدا صغيرا – يتمتع بقدرات تدفعه إلى الأمام. ومن أهم هذه القدرات الطاقة البشرية وأيضا قطاع النفط والغاز إن تحقق».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"